

او تزوج ابنته وزاد في محر امرأه جاز ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغيرها
واحد ويصح النكاح اذا سمي فيه محر او يصح النكاح وان لم يسم فيه
واقبل المهر عشرة دراهم وان سمي قبل عشرة فلها عشرة ومن سمي بها عشرة
فازاد فعمله المسمى ان يدخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها واكفوت
فها نصف المسمى وان تزوجها ولم يسم طاهر او تزوجها على ان لا يهرطها
مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها واكفوت فلها
المسقة نظيرة النوايب من كسوة مثلها وان تزوج المسلم على غير خبر
جائز وطاهر مثلها وان تزوجها ولم يسم طاهر اتم نواضيا على سبعة
مهر طاهر ودخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المسقة وان طلقها
في الكفر بعد العقد لم تهر الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول وان حطت
عن من محر فاصح احط واذا فعل الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الدخول
ثم طلقها فلها محرم فان كان احد هما مريضا او صائما في رمضان او
سج او عرج او كانت حائضا فليست بخلوق صحيحة وان فعل المحرم
ثم طلقها فلها محرم كمال المهر عند ابى حنيفة رحمه الله وقال الا نصف المهر
المسقة لكل مطلقة ولا تجب الا المطلقة واصدق وهي التي طلقها قبل الدخول

وغير سمي لها مهر واذا تزوج ابنته على ان يزوجها الرجل اشته وان بنته
اصد المسقدين عوضا عن الاخر فاعقدان جائزان وكل واحد واحد منها محر
مثلها وان تزوج فرأته على ضمة سنة او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها
وان تزوج عبد حرة باذن مولاه على ضمة سنة جاز واذا اجتمع في محنة
الزواج وابنتها فالولي في نكاحها ايها عند ابى حنيفة والى يوسف رحمه الله قال
محمد ابو ثاب ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما وان تزوج العبد باذن
مولاه فالملوك في رقبته يبيع فيه واذا تزوج الكوفة امته فليس عليه ان يزوجها
بيت الزوج وكلتها تخدم الكوفة يقال للزوج منى طهرت بها وطلتها واذا
تزوج امرأة على الف على ان لا يزوجها من قبلها او على ان لا يزوج عليها فان
وفى بالشرط فلها المسمى وان تزوج عليها او لغيرها فلها مهر مثلها واذا تزوج
على حيوان غير موصوف صححت التسمية وطحا الوسط منه والزوج مخير ان شاء
اعطاه ذلك وان شاء اعطاه قيمته ولو تزوجها على ثوب غير موصوف
فلها مهر مثلها وسكاح المسقة والموقت باطل في تزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما
موقوف فان اجازة الكوفي جائز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل
امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه